مجلة كلية
# الدعوة الإسلامية
مجلة إسلامية - ثقافية - جامعة - محكمة

العدد
الخامس عشر
1998

1428 من ميلاد الرسول صلى الله عليه وسلم 1998 أفرنجي

# بين يدي ابن مالك
## في كتابه
# شواهد التوضيح والتصحيح

الدكتور: صلاح المبروك
كلّية اللّغات

**مكتبة ابن مالك: جمال الدين: محمّد بن عبد الله (ت672هجرية)[1].**

نالت حظاً كبيراً من عناية العلماء والمحققين: شرحاً، أو إعراباً أو اختصاراً، أو تحشية، أو غير ذلك من وسائل العناية[2].

غير أن كتابه: شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لم ينل حظاً من العناية بحيث يكشف عن مكنونه من الكنوز العلمية، بل إن تحقيقه

(1) انظر ترجمته في بغية الوعاة 1: 131 تح محمّد أبو الفضل. المكتبة العصرية بيروت، وفي طبقات الشافعية للسبكي 5: 28، وفي الأعلام للزركلي 6: 233، دار العلم للملايين.

(2) انظر شرح التسهيل لابن مالك تحقيق د. عبد الرحمن السيد وزميله ص: 5.

ـ على ما جاء فيه من جهد مشكور ـ ما زال ينقصه الكثير[3].

الأمر الذي دفعني إلى كتابة هذه الدراسة، محاولاً لفت الأنظار إلى ما فيه من آراء، ومعرّفاً بمنهجه في الدراسة وكاشفاً عن العلاقة بين موضوع الكتاب وبين الحديث الشريف، فضلاً عما فيه من تطبيق عملي على إقامة الحديث دليلاً نحوياً لا جدال فيه، شأنه شأن القرآن والشعر وغيره من عناصر السماع.

وتقتضي الأمانة أن أقول: إن شيخنا العلاّمة الدكتور إبراهيم رفيدة قد سبق إلى التنويه بفضل الكتاب وتمنّى على الدارسين أن يتحدثوا عنه، أو فيه، وكان هذا في إحدى المناقشات العامّة التي شاركته فيها عضواً مناقشاً لإحدى الأطروحات العلمية في جامعة الفاتح.

## اسم الكتاب:

«شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح»، وقد يطلق عليه «إعراب مشكل البخاري»[4].

والاسمان كلاهما يكشف عن العلاقة بين موضوع الكتاب وبين صحيح البخاري.

ولقد شرح السيوطي هذه العلاقة وهو يترجم للحافظ اليونيني (ت701هـ) الذي عني بضبط الرواية في صحيح البخاري في حياة ابن مالك معاصره. قال السيوطي معرفاً بالحافظ اليونيني: «قرأ البخاري على ابن مالك تصحيحاً، وقرأ ابن مالك عليه رواية وأملى عليه فوائد مشهورة»[5].

ويزيد ابن مالك الأمر وضوحاً، فيشرح لنا كيف قرأ الصحيح، وكيف قرأه اليونيني، أو قل: كيف قدّم لنا مع صاحبه نموذجاً عملياً في إخراج أثر علمي.

---

(3) حقق الكتاب وعلّق عليه: محمّد فؤاد عبد الباقي وصدر منه ثلاث طبعات، ثالثتها بتاريخ 1983، وليس بين الطبعات الثلاث اختلاف.

(4) انظر ص: 219 من شواهد التوضيح، وانظر ترجمة اليونيني في طبقات الحفاظ للسيوطي ص: 516 تح علي محمّد عمر، مكتبة وهبة بمصر.

(5) طبقات الحفاظ للسيوطي ص: 516.

هو صحيح البخاري. فيقول: «سمعت ما تضمنه من هذا المجلد صحيح البخاري رضي الله عنه بقراءة سيدنا: الشيخ الإمام العالم الحافظ المتقن: شرف الدين: أَبو الحسين علي بن محمّد بن أَحمد اليونيني. . . وكان السماع بحضور الجماعة من الفضلاء ناظرين في نسخ معتمد عليها، فكلما مر بهم لفظ ذو إشكال بينت فيه الصواب وضبطته على ما اقتضاه علمي بالعربية»[6].

والعبارة دالة على سماع ابن مالك من اليونيني، وعلى دوره في التصويب والتصحيح.

وقبل هذا كله دالة على منهج في فن التحقيق، وأعني به: المقابلة بين النسخ، حيث يقول رحمه الله «ناظرين في نسخ معتمد عليها»، فالمستمعون جماعة، وبيد كل منهم نسخة معتمدة، ويقابلون النسخ وصولاً إلى أثبتها وأدقّها، فإن عرضت مشكلة في الرواية عالجها الإمام اليونيني، وَلِمَ لا! وهو الحافظ، والرواة موضوع تخصّصه فله الكلمة العليا فيه.

وإن عرضت مشكلة لغوية أَو نحوية تصدّى لها ابن مالك إما بالشرح والتوضيح وإمّا بالتصويب والتصحيح.

وهذا موقف تطبيقي لفن التحقيق، وعملي في كيفية التعاون بين المختصين وجب التنويه به والإشارة إليه ففيه الأسوة والقدوة.

## مباحث الكتاب:

في الكتاب واحد وسبعون بحثاً مختلفاً بين الطول والقصر، فقد يأتي تحت البحث الواحد أكثر من مسألة كما جاء في البحث الأول وفيه ثلاثة مباحث (ص4)، وكذلك جاء في البحث الأربعين (ص112) نفس العدد وأما معظم البحوث فتحتها يناقش ابن مالك مبحثاً واحداً كما جاء في البحث الثامن عشر مثلاً (ص67).

واختلاف المسائل تحت البحث الواحد يثير سؤالاً هو: لماذا اختلفت المباحث في العنوانات في الكتاب، فجاء تحت البحث الأول ثلاثة مباحث،

---

(6) التوضيح ص220.

وتحت غيره مسألة، أو أكثر من مسألة؟ وهل تبويب الكتاب لا يسير على نسق واحد أو هو مبوب على غير نهج ونظام، وهو الأمر الذي لا يتفق وعقلية ابن مالك صاحب المنهج الإبداعي في التأليف النحوي، يشهد على ذلك ابتداعه منهجاً جديداً في كتابه «تسهيل الفوائد»[7] وفي غيره من كتبه النحوية.

ولقد ابتدع في الأول منهجاً مزج فيه بين التقسيم الثلاثي للكلمة وهو المتبع قبله في مفصل الزمخشري، وكافية ابن الحاجب ـ مزج بين هذا التقسيم وبين العامل، وليس هنا مجال تفصيل هذا الأمر، وعلى من يريد تفصيلاً أن يعود إلى مظانه[8].

والحق أن هذا التساؤل سببه ما جاء في الكتاب من عنوانات، أطلق عليها البحث فقال: «البحث الأول» ثم.. الثاني.. ثم الثالث إلى.. الواحد والسبعين.

فهل هي من فعل ابن مالك؟ أو هي من فعل المحقق؟

لم يتحدث المحقق، ولم يشر إلى هذا في المقدمة ولا في الخاتمة. نعم وضع العنوان بين قوسين هكذا (.....) فهل يعني بوضع العنوان بين القوسين أنه من صنعه؟ إذا صح هذا فليس في الكتاب اختلاف في المنهج، ويكون ابن مالك في تأليفه على العهد به، وإلاّ فالتعدد راجع إلى تعدد المسائل في «المجلس الواحد» ويكون ابن مالك قد أحصى في كتابه «المجالس» لا المسائل، يدل على هذا قوله في الخاتمة: إنه أنهى الكتاب «في المجلس الحادي والسبعين» (ص220).

أو يكون تعدد المسائل جاء لأن الحديث الواحد قد أثار أكثر من مسألة، فعالج ابن مالك كل واحدة في مبحث، ووضع المجموع تحت عنوان واحد كما جاء في البحث العشرين حيث ذكر الحديث في صدر البحث ثم قال: «قلت تضمن هذا الحديث ثلاثة أشياء» (ص70).

---

(7) تسهيل الفوائد، حقّقه الدكتور محمّد كامل بركات ونشرته دار المعارف بمصر في عام 1967.

(8) انظر في هذه المسألة كتاب: النحو التعليمي في التراث العربي للدكتور: محمّد إبراهيم عبادة، دار المعارف بمصر.

وعلى أي حال فالكتاب يمشي على نسق معين وله خطة تعين القارئ على فهم ما يقول وهي:

**خطته في الكتاب:**

**أولاً:** يبدأ البحث فيذكر الحديث الشريف موضوع التوضيح والتصحيح، قائلاً: فمنها قول. . . . ثم يذكر الحديث، أو الأحاديث.

وهكذا في جميع بحوثه لم يغير في مرة واحدة بدايته، وكانت دائماً قوله: «فمنها». . . . كذا. . الخ.

**ثانياً:** ينبه على خطأ النحاة، أو على غفلتهم، مثل قوله: «غفل عن التنبيه إليه أكثر النحويين»[9].

ومثل «ولا يعرف أكثر المتأخرين من البصريين. .» (ص42).

ومثل «وقد كان بعض المعجبين بآرائهم يخطئ سيبويه» (ص96).

ومثل «وهو ما خفي على أكثر النحويين» (ص99).

ثم يعمد إلى تصويب رأيهم تارة وإلى توضيح ما غفلوا عنه تارة أخرى.

وبعبارة أخرى نوجز فِعل ابن مالك في كتابه في كلمتين هما: التصويب والتوضيح، ولعله يقصد إليهما عندما عنون كتابه فسماه: شواهد التوضيح والتصحيح، وَلِمَ لا! أليس الفاعل هو ابن مالك!.

ومن نماذج التصحيح: ما ذكره بعد الحديث الأول «يا ليتني أكون حياً» الخ الحديث (ص4) قال ابن مالك مصححاً: «يظن أكثر الناس أن «يا» التي تلتها «ليت» حرف نداء، والمنادى محذوف. . . وهذا الرأي عندي ضعيف» ثم يسوق شواهده الدالة على صحة مذهبه (ص5).

ومنها أيضاً: ما قاله في استعمال «إذ» مكان «إذا»: «إنه استعمال صحيح غفل عن التنبيه إليه أكثر النحويين» (ص9).

ثم يذكر شواهده القاطعة على صحة مذهبه.

---

(9) انظر البحث الخامس والثلاثين والسابع والثلاثين من شواهد التوضيح.

ومنها أيضاً: ما قاله في جواز وقوع فعل الشرط مضارعاً، والجواب ماضياً قال: «والنحويون يستضعفون ذلك ويراه بعضهم مخصوصاً بالضرورة، والصحيح الحكم بجوازه مطلقاً» (ص15) ثم يعدد الشواهد على ذلك. وهكذا نراه مصححاً في النماذج الثلاثة الماضية وفي غيرها من الكتاب.

وهذا هو الجانب الأول من جانبي الكتاب، وأعني به: جانب التصحيح الذي نبّه فيه ابن مالك عن الخطأ بعبارات شتى ذكرت بعضاً منها وأضيف إليها من تنبيهاته: «وهو ما خفي على أكثر النحويين» (ص67).

ومثل: «وليس الذي زعم صحيحاً» (ص96).

وبمثل هذه التعبيرات ينبّه ابن مالك على الخطأ ثم يصوبه وهو في هذا الجانب من الكتاب: ينشئ رأياً أو هو صاحب رأي، قد يكون له الفضل في إنشائه، أو في ذيوعه وتفصيله، أو في قوة الاستشهاد عليه، ويأتي تفصيل كل هذا إن شاء الله.

**أما الجانب الثاني**: وهو التوضيح، واسمه دال عليه فليس فيه إنشاء، بل فيه تفسير وتوضيح لما يمكن أن يكون ملبساً لدى بعض النحاة.

ومن نماذج ذلك ما جاء في البحث السادس عشر (ص63) من فتح همزة «أن» بعد القول في قوله: فقال الأنصاري: «أنه ابن عمتك».

فاستشكل بعضهم فتح الهمزة في «أنه» فوضحها ابن مالك قائلاً: «قلت يجوز في: «أنه» الكسر والفتح... الخ». (ص63) ثم ذكر الشواهد موضحة لرأيه.

ومنها أيضاً: ما جاء في البحث العشرين، حيث أورد فيه ثلاث مشاكل محتاجة إلى التوضيح، عيّنها ابن مالك ثم وضحها مستشهداً على ما يقول.

وباختصار جاءت خطة الكتاب في عرضه المسائل موافقة للعنوان تماماً وأعني: شواهد التوضيح والتصحيح، فالعنوان بشر بالخطة، وخطة الكتاب تطبيق لما جاء في العنوان.

غير أن المسائل في الكتاب جاءت ممزوجة بين التوضيح وبين التصحيح، لأنه كان يتبع المجلس الذي قيل فيه، وربما أثير في المجلس الواحد حديث فيه

مسألتان، إحداهما تحتاج إلى تصويب، وأخراهما تحتاج إلى توضيح، بل ربما كان الحديث الواحد فيه مبحثان: أولهما يحتاج إلى تصويب وثانيهما يحتاج إلى توضيح أو العكس.

بقيت ملاحظة مهمّة: وأعني بها أن ابن مالك في فعليه: التصويب والتوضيح كان يتعامل مع الرأي النحوي، أو اللغوي، وليس منطوق الحديث كما قد يتبادر إلى بعض الأذهان، فلم يغير رحمه الله كلمة في حديث، ولم يبدل في أسلوب وصولاً إلى رأي آمن به، بل حافظ على رواية الحديث كما ساقها الحافظ اليونيني، ورد عنها ما أشكل مصوباً تارة وموضحاً أخرى.

## الاستشهاد في الكتاب:

يتناول ابن مالك في كتابه، ومن خلال واحد وسبعين مجلساً كما يقول (ص220) أو واحد وسبعين بحثاً كما جاء في الكتاب المنشور يتناول عدة بحوث. يضع ابن مالك في صدر كل بحث حديثاً أو أكثر، وفيه، أو فيها شبهات نحوية تعارضت مع ما يؤمن به بعض النحاة من قواعد، فتصدى لها ابن مالك مجيباً شيخه الحافظ اليونيني قسيمه في العمل: هذا يضبط الرواية، وذاك يدفع الشبهات النحوية وفي الوقت نفسه يقدم ابن مالك في كتابه تطبيقاً عملياً على صحة الاستشهاد بالحديث، حيث يقيم الحجّة من القرآن تارة، ثم من الشعر تارة ثانية، ثم منهما معاً تارة أخرى، يقيم الحجّة على صحة الاستشهاد بالحديث بالقرآن والشعر، وهما الدليلان اللذان أجمع النحاة على جواز الاستشهاد بهما: مطلقاً مع القرآن، وتحديداً بعصور الاحتجاج من الشعر[10].

لم يكن ابن مالك منطلقاً من عاطفة دينية بقدر ما كان موضوعياً، وحتى لا أستبق النتائج، وحتى تتضح الصورة في ذهن القارئ الكريم، فإني أسوق عدة مسائل راجياً أن تكون ممثلة لما جاء بالكتاب.

---

(10) انظر في هذه المسألة: خزانة الأدب للبغدادي، وعصور الاحتجاج في النحو العربي للدكتور محمّد إبراهيم عبادة، دار المعارف بمصر.

## مسائل شاهدها القرآن الكريم:

ومنها: ما جاء على لسان ورقة بن نوفل قوله: «يا ليتني أكون حياً، إذ يخرجك قومك»[11].

وقد عرضه ابن مالك وهو يناقش استعمال «إذ» موافقة لـ«إذا» في إفادة الاستقبال.

فظاهر العبارة في الحديث دال على التناقض؛ حيث استعمل «إذ» وهي ظرف للماضي، في حين كان ينبغي أن يقال: «إذا» وهي الموضوعة للاستقبال، كما يقول النحاة[12].

أما ابن مالك فلا يرى بأساً في تعبير ورقة، ويراه صحيحاً لا شك فيه، ودليل صحة العبارة موجود في القرآن الكريم.

وفي هذا المقام يسوق ابن مالك عدة شواهد كلها من القرآن وهي:

1 ـ قوله تعالى: ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ الْحَسْرَةِ إِذْ قُضِيَ الْأَمْرُ﴾[13].

2 ـ قوله تعالى: ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ الْآزِفَةِ إِذِ الْقُلُوبُ لَدَى الْحَنَاجِرِ كَاظِمِينَ﴾[14].

3 ـ قوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ * إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ﴾[15].

ففي الآيات السابقة ثلاثة إنذارات آتية في المستقبل وعبّر عنها جميعها بـ«إذ»، والعامل في «إذ» في الآيتين الأوليين هو «أنذرهم» وهو أمر دال على المستقبل.

وفي الآية الأخيرة عمل فيها الفعل «يعلمون» وهو كما يقول ابن هشام: «مستقبل لفظاً ومعنى لدخول حرف التنفيس عليه، وقد أعمل في «إذ» فيلزم أن يكون بمنزلة «إذا»[16].

---

(11) صحيح البخاري ص: 7 باب بدء الوحي تح محمّد محيي الدين عبد الحميد، نشر المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء كتب السنّة.

(12) انظر شرح المفصل لابن يعيش 4: 95 و96.

(13) سورة مريم، آية: 39.

(14) سورة غافر، آية: 18.

(15) سورة غافر، آية: 70.

(16) مغني اللبيب ص: 81 مع محيي الدين عبد الحميد.

ومع قوة هذا الدليل أو الاستشهاد، فقد غفل عن التنبيه إليه أكثر النحويين كما يقول ابن مالك وفي هذا السياق أشير إلى رأي ابن يعيش وهو شيخ ابن مالك فهو من أبرز النحاة الذين يفصلون بين الأداتين ولا يقبلون تبادلاً بينهما[17].

ويعبّر ابن هشام عن رأي الجمهور في المسألة فيقول: «والجمهور لا يثبتون هذا القسم»[18] يعني مجيء «إذ» بمعنى «إذا».

والخلاصة أن استشهاد ابن مالك فيما دونه من الآيات الثلاثة قاطع لا يقبل تأويلاً، ولا احتمالاً حتى يقال فيه: لا دليل بالمحتمل.

وإذا صح التأويل في قوله تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾[19] وهي الآية التي تأوّلها جمهور النحاة رافضين الاستدلال بها في هذا الموضع وجعلوها من باب ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ﴾[20]، أي من باب تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما قد وقع.

أقول: إذا صح تأويل الآية السابقة كما يقول ابن هشام فكيف بأدلة ابن مالك[21].

الحق أنها أدلة قاطعة على صحة مجيء «إذ» بمعنى «إذا» وما جاء على لسان ورقة صحيح لا يقبل شكاً لأنه مطابق لما جاء به القرآن الكريم.

ومن نماذج استشهاده بالقرآن على صحة الحديث:

ما جاء على لسان النبي ﷺ: **«اسق يا زبير، ثم أرسل الماء»**، فقال الأنصاري: أنه ابن عمتك»[22].

وقد أورده ابن مالك في كتابه درءاً للشبهة الواردة في فتح همزة «أن» في «أنه» وقد جاءت بعد القول فوجب كسرها.

---

(17) شرح المفصل 4: 95 و96.

(18) المغني ص81 مع محيي الدين.

(19) سورة الزلزلة، آية: 4.

(20) سورة يس، آية: 50.

(21) المغني: الموضع السابق.

(22) البخاري: كتاب الشرب والمساقاة ص: 142.

ويدافع ابن مالك عن رواية الفتح في الحديث موضحاً أنه يجوز الفتح والكسر في هذا الموضع؛ «لأنها واقعة بعد كلام تام معلل بمضمون ما صدر بها[23] وإذا كسرت قدر قبلها الفاء، وإذا فتحت قدر قبلها اللام» (ص63).

ثم يردف الحكم بالشواهد فيقدم عدة شواهد من القرآن الكريم وفيها يجوز فتح أن وكسرها أو قل: الشاهدة على صحة ما جاء به الحديث الشريف وهي:

1 ـ قوله تعالى: ﴿ ٱسْتَعِينُوا۟ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾[24].

2 ـ قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾[25].

3 ـ قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا﴾[26].

4 ـ قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا۟ ٱلزِّنَىٰٓ ۖ إِنَّهُۥ كَانَ فَٰحِشَةً وَسَآءَ سَبِيلًا﴾[27].

5 ـ قوله تعالى: ﴿فَٱخْلَعْ نَعْلَيْكَ ۖ إِنَّكَ بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ طُوًى﴾[28].

6 ـ قوله تعالى: ﴿ٱذْهَبْ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُۥ طَغَىٰ﴾[29].

فهذه ستة شواهد. يجوز في «إن» الواردة فيها الفتح والكسر، غير أنها لم تقرأ إلاّ بالكسر فوجب اتباعه، لأن القراءة كما يقول ابن مالك «سنة متبوعة» (44).

ولئن قرئت الآيات السابقة بالكسر، فقد ثبت الوجهان في قوله تعالى: ﴿نَدْعُوهُ ۖ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْبَرُّ ٱلرَّحِيمُ﴾[30]. فقرأه بالفتح نافع والكسائي، وكسر الباقون[31].

---

(23) انظر في هذه المسألة: أوضح المسالك تحـ محمّد محيي الدين: 1: 244 دار إحياء التراث العربي.

(24) سورة البقرة، آية: 152.

(25) سورة النساء، الآية الأولى.

(26) سورة النساء، الآية الثانية.

(27) سورة الإسراء، آية: 32.

(28) سورة طه، آية: 11.

(29) سورة طه، آية: 23.

(30) سورة الطور، آية: 29.

(31) النشر في القراءات العشر لابن الجزري 2: 378 وفيه يقول: قرأه المدنيان والكسائي: بفتح الهمزة، وقرأه الباقون بكسرها.

وكأن ابن مالك بإضافته الشاهد الأخير يستشعر وهما لدى القارئ مؤداه: إن الشواهد الست الأولى ليس فيها إلاَّ وجه واحد قرئت به وهو الكسر، فكيف يأتى الاستشهاد بها على الفتح! ولذا نراه يأتي بالشاهد الأخير من سورة الطور، وهو مقروء في السبعة بالفتح والكسر كما قال.

وقد يتساءل القارئ قائلاً: أليس لتعدد شواهد الكسر دلالة تميز الكسر على الفتح، فلئن جاز الوجهان فلقد وقف القراء على الكسر في ستة مواضع، وقرؤوا بالوجهين في واحد، يجيب ابن مالك فيقول: «والكسر أجود» (65).

والخلاصة أن ابن مالك يقدم لصحة الحديث شواهد خالصة من القرآن الكريم، يوضح بها منطوقه لا معناه.

وهو أيضاً يقرر عدة مبادئ من خلال مناقشة المسألة منها:

1 ـ القراءة سنة متبعة، وهو بهذا يثبت مبدأ سبق إليه من سيبويه المفترى عليه من بعضهم[32].

2 ـ القراءة عمدة في الاستشهاد كما جاء في آية الطور.

3 ـ يؤكد ابن مالك شواهده ويعددها إذا كانت المسألة المستشهد عليها محل نزاع، أو شبهة عند بعض النحاة.

4 ـ رابعاً ـ وهو الأساس ـ يضع ابن مالك الحديث الشريف في موضعه، حيث ينبغي أن يكون تالياً للقرآن الكريم دينياً ونحوياً.

## ثانياً: مسائل شاهدها الشعر فقط:

على أن هناك عدة مسائل في شواهد التوضيح قام الدليل على صحتها من الشعر فقط، فكيف تعامل مع هذا النوع من الاستشهاد.

وهل تمحل في استشهاده؟

---

(32) انظر في هذه المسألة شواهد سيبويه القرآنية، للدكتور محمد إبراهيم عبادة، والنحو وكتب التفسير للدكتور إبراهيم رفيدة، ثم سيبويه والقراءات للدكتور أحمد مكي الأنصاري وهو المدعي على سيبويه.

هل جاء بشاهد مجهول واعتد به؟

وما موقفه من مجهول القائل؟.

إلى أي مدى كان استشهاده الشعري دالاً على القاعدة؟

أحسب أن الإجابة تكون من خلال مناقشته وهو يعرض مسائله ومنها:

موقفه من وقوع فعل الشرط مضارعاً وجوابه ماضياً وقد أبان عنه وهو يدفع الأذى عن قوله ﷺ: **«من يقم ليلة القدر غفر له»**[33]؟

(2) قول عائشة رضي الله عنها: «إن أبا بكر رجل أسيف متى يقم مقامك رق»[34].

وفي كل حديث أسلوب شرط: فعله مضارع وجوابه ماض، فهو في الأول: «يقم وغفر» وفي الثاني: «يقم ورق».

ومثل هذا الأسلوب يراه النحاة ضعيفاً، ويراه بعضهم مخصوصاً بالضرورة. يقول بدر الدين ابن مالك (الابن): «وأكثر النحويين يخصون هذا الاستعمال بالضرورة»[35].

يعني وقوع الشرط مضارعاً والجواب ماضياً.

ويؤكده ابن هشام فيقول: «ولا يكون في النثر فعل الشرط مضارعاً والجواب ماضياً»[36].

وبناء على هذا فالأسلوب في كلام الرسول ثم في كلام عائشة ضعيف في اعتقاد جمهور النحاة. فماذا فعل ابن مالك؟ وهو الذي لا يقول إلاَّ بناء على دليل.

بدأ رحمه الله فعاب على النحاة تضعيفهم هذا الأسلوب ثم أطلق الحكم

---

(33) البخاري بشرح الكرماني: كتاب الإيمان ص: 153 دار إحياء التراث العربي، وفيه: من يقم ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له.

(34) البخاري: كتاب الأنبياء ص: 60.

(35) شرح التسهيل 4: 91.

(36) المغني مع محيي الدين ص: 693.

بجوازه مستدلاً على ما يقول فقال: «والصحيح الحكم بجوازه مطلقاً؛ لثبوته في كلام أفصح الفصحاء، وكثرة صدوره عن فحول الشعراء» (15).

فهو في العبارة السّابقة يشير إلى الحديث الأول قائلاً: «لثبوته في كلام أفصح الفصحاء، يعني النبي ﷺ، معتمداً كلامه دليلاً قاطعاً من أدلة النحو.

ثم يرد على مثيري الشبهة في الحديث وفي غيره من الأساليب المماثلة فيقول: إنها جاءت كثيراً صادرة عن فحول الشُّعراء (15).

فالشواهد كثيرة، والقائلون من الفحول، فكيف يكون أسلوبها ضرورة!

ويفصل فيذكر ثمانية شواهد شعرية متتابعة تمثل في كل منها الأسلوب المستضعف، وسمي القائل في أربعة منها دالاً على فحولة القائل فقال:

1 ـ قول نهشل بن ضمرة:

**ومدرك التبل في الأعداء يطلبه ... وما يشأ من قبلهم منعا**

2 ـ قول أعشى قيس:

**وما يرد من جميع بعد فرقه ... وما يرد بعد من ذي فرقة جمعا**

3 ـ قول حاتم:

**وإنك مهما تعط بطنك سؤله ... وفرجك نالا منتهى الذم أجمعا**

4 ـ قول رؤبة:

**ما يلق في أشداقه تلهما ... إذا أعاد الزأر أو تنهما**

ثم يضيف إلى هذه الأربعة أربعة أخرى لم يسم قائلها ويقدم لكل منها بقوله: «ومثله» وهي:

**5 ـ إن يسمعوا ريبة طاروا بها فرحاً ... عني وما سمعوا من صالح دفنوا**

**6 ـ إن تستجيروا أجرناكم وإن تهنوا ... فعندنا لكم الإنجاد مبذول**

**7 ـ متى تأته ألفيته متكفلاً ... بنصرة مذعور وترفيه بائس**

**8 ـ إن تصرمونا وصلناكم وإن تصلوا ... ملأتم أنفس الأعداء إرهابا**

فهذه ثمانية شواهد يحشدها ابن مالك دالة على صحة مجيء فعل الشرط

مضارعاً وجوابه ماضياً، والأربعة الأول معروفة القائل، وكذا الخامس وإن لم يسم ابن مالك قائله، فهو لقعنب ابن أم صاحب الغطفاني وذكره صاحب المحتسب وغيره من كتب النحو[37].

فهذه إذاً خمسة شواهد معروف قائلها.

أما الثلاثة الأخيرة فمجهولة القائل، ومع هذا يمكن الاستشهاد بها إن استوفت الشرط الذي وضعه فيها ابن مالك وهو أن تكون مسموعة ممن يوثق بعربيته كما يقول في شرحه على التسهيل[38].

فضلاً عن أنه قد ساقها مؤخرة عن الأبيات المعروف قائلها، وكأني به يقول: ثبت القاعدة من وجه آخر وهو الأبيات الخمسة الأولى، فلا بأس من إيراد شواهد بعدها يؤتنس بها، فضلاً عن سماعها من ثقة وتدل في الوقت نفسه على شيوع الأسلوب في العربية.

فابن مالك إذاً بليغ في استشهاده، حيث جاء بأكثر من شاهد.

والحق أنه مسبوق ـ مع هذا كله ـ بالفراء في هذه المسألة، فهذا له الريادة، وذاك له قوة الاستشهاد.

يقول الفراء في معانيه ـ وهو يناقش قوله تعالى ـ: ﴿إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾[39].

يقول مصرحاً بجواز وقوع الشرط مضارعاً والجواب ماضياً، لأن «ظلت» في الآية جاءت بلفظ الماضي، وقد عطفت على «ننزل» في الآية، وحق المعطوف أن يصلح لحلوله محل المعطوف عليه.

وزاد ابن مالك ـ كما أسلفت ـ على ما قاله الفراء؛ زاد القوة في الاستشهاد، فنوعه بين الحديث تارة وبين الشعر تارة أخرى، لأن الآية التي ساقها الفراء غير قاطعة في الاستشهاد، فقد يقال فيها: إنه دليل محتمل لا يقبل الاستشهاد به، حيث يمكن تأويله بوجه آخر.

---

(37) انظر المحتسب 1: 206 تح علي النجدي، وانظر أيضاً اللسان مادة (شور) 7: 233.

(38) شرح التسهيل 2: 29.

(39) سورة الشعراء، آية: 4.

ولعل هذا السبب هو الذي جعل كثيراً من النحاة قبل ابن مالك لا يأخذون برأي الفراء، بل على العكس يجعلون هذا الأسلوب ـ محل النزاع ـ ضعيفاً إلى أن أتى ابن مالك فأبان وجه الحقيقة بما قدم من شواهد دالة جعلت كثيراً من النحاة يعدلون عن رأي الجمهور ويأخذون برأي الإمام ابن مالك[40].

والآن هل لي أن أقول: إن ابن مالك كان بارعاً في استشهاده على صحة الحديث؛ سواء بالقرآن أم بالشعر، وهما الدليلان النحويان المجمع عليهما في الاستشهاد.

وجاء ابن مالك ـ عملياً ـ في كتابه توضيح الشواهد وجعل للحديث منزلة تناسب مقامه، وهي المنزلة الثانية بعد القرآن الكريم.

وما زال في الكتاب كنوز تحتاج إلى دراسة وأكتفي بهذا القدر مراعياً المقام.

فإن أصبت فبتوفيق من الله، وإلاَّ فعذري أني اجتهدت، وأستغفر الله.

---

(40) معاني القرآن 2: 276.